وعددهم في فلسطين كبير جدا، ملزمون ببيع ملكياتهم علما بان الافضلية في الشراء تعطى الى سكان القرى نفسها.

هذا القانون ساعد فئة الفلاحين الاغنياء على امتلاك هذه الاراضي كون مساحة اراضي الفقراء صغيرة للغاية.

ولتسهيل نزع ملكية الفلاحين عن الارض، قامت الحكومة والرأسماليون باصدار قانون يتعلق بحق بيع الارض الالزامي "في سبيل المنافع العامة" (مثلا لبناء القواعد الحربية الحيوية ولمختلف الامتيازات وسواها). وكان سعر مبيع الارض في هذه الحالة يحدد من قبل هيئة حكومية، وسوف يستخدم هذا القانون في المستقبل غير البعيد في الاعمال الحكومية واعمال الامتيازات وفي مصادرة اراضي الفلاحين ومساعدة الاقطاعيين الصهيونيين والعرب على طرد الفلاحين، من الاراضي. ولم يمانع الامبرياليون الانجليز عندما بحثت امامهم مسألة الاراضي الحكومية الضخمة الجفتلك، حيث بيعت لبدو بيت شانا (الى الجنوب من بحيرة طبريا في منطقة الخط الحديدي بين حيفا وعمان قرب حدود شرقي الاردن)، التي تحتل موقعا استراتيجيا مهما، بيعت بشروط مشجعة ٤٥٠،٠٠٠ دونم من اراضي الجفتلك انطلاقا من حساب ١٥٠ دونما للاسرة الواحدة.

في عام ١٩٢٩، وزع على قبائل البدو (كذلك بجانب الحدود مع شرقي الاردن والى الجنوب من ارجون) نحو ٤٠،٠٠٠ دونم من الاراضي الحكومية. اثناء هذاالتوزيع، كانت الحكومة تهدف بشكل واضح الى تقوية حدود فلسطينالشرقية لحمايتها من ازعاجات قبائل شرقي الاردن.

النشاط الاداري البوليسي:

في بعض القرى (بحسب نظر السلطة) ادخلت مجالس منتخبة مسماة بمجالس القرى. ينتخب هذه الهيئات،سكان القرية الذكور الذين يملكونامﻻكا ثابتة. وكانت صلاحياتهذهالمجالس محدودة للغاية يراقب اعضاءها موظفون حكوميون، ويمكن طرد هؤلاء الاعضاء بأمر المحافظ.

من مختلف القوانين البوليسية الموجهة ضد الفلاحين ينبغي ذكر القوانين التالية:

أ – يستطيع القائد الاعلى للبوليس ان يعلن ساعة يشاء (حالة الشغب) في اية قرية، ويدخل اليها فصيل بوليساضافي يتحمل السكان المحليون نفقات عيشه، الى ان ترفع حالةالطوارىء ويعود هذاالفصيل من القرية. وهكذا، تفرض على اقرية ضريبة خاصة لا تدخل في الموازنة.

ب – في حالة وقوع جريمة في قرية من القرى، لمتتمكن السلطة منالقاء القبض على مقترفها، يملك البوليس الحق على اساس قانون خاص عن المسؤوليةالجماعية، بفرض غرامة على كل القرية الى ان يعتقل المجرم. هذه القوانين تعطي امكانية هائلة للتعسف البوليسي، اذ تمتلىء السجونالفلسطينية بالفلاحين بسبب عدم دفعهم الضرائب والديون.

نتيجة لتزايد الفقر، كانت الجريمة تنمو باستمرار بين الفلاحين خلال الاعوام الماضية، لا سيما تنامي عدد جرائم (النهب والسلب وبشكل اقل القتل) خلال اعوام القحط المتعاقبة في فلسطين، كما كان الصراع على الارض يساعد على نمو الجريمة في القرية.

محافظة الامبريالية على العلاقات الاقطاعية:

بالرغم منانالامبريالية تعمل على هدم العلاقات البطريركية في القرية،الا انها في الوقت نفسه، تدعم وتحافظ على عدد من المنشآت والعلاقات الاقطاعية التي تخدمها. لقد اشرنا سابقاً الى مسألة المحافظة على العشر – هذه الضريبة الاقطاعية البحتة، وبصرف النظر عن مختلف الاصلاحات في قطاع علاقات ملكية الاراضي، فان الامبريالية حافظت على كسب الغرم ما بين مختلف قطاعات الارض (ملك الاوقاف الاميري وسواها). فعلى سبيل المثال، تدعم الحكومة بقوةملكية الاوقاف، حيث يعود دخل تلك الاراضي بعد معيد الوراثة، الى ورثتها بحسب وصية المالك. فالحكومة الفلسطينية لا تفكر حتى بمثل هذا الاصلاح المترتب شرط ان يتطابق مع اهدافها السياسية. والى جانب ذلك، فهي انطلاقا من حرصها على عدم مواجهتها مع الهيئة الدينية المتمتعة بأغلبية واسعة، تعترف بالقضاء الديني الذي يوازي القضاء المدني من حيث التمتع بمسؤولية واسعة والحاصل على دعم قوة الادارة الامبريالية. في تلك الحالات عندما تقوم الحكومة بتأجير اراضيها الى الفلاحين، فانها تأخذ منهم الدفع العيني (الخمس) مع الدعمالمستمر للملكية الاقطاعية الضخمة. ويزداد العشر بصورة آلية معاول محاولة يقوم بها الفلاحون لزيادة استثمار الارض بشكل عمودي، وهذا بصورة خاصة لا يعيق الاقطاعيين الكبار الذين لا يقومون باستثمار اراضيهم او يقومون بتأجيرها الى الفلاحين (كون العشر يؤخذ من المحصول وليس من الارض).

تحت تأثير مختلف تدابير الامبريالية المذكور آنفا، نرى زراعة فلسطين تواجه اوضاعا صعبة للغاية. فتطور استثمارات المزارع ونمو الزراعة نتيجة نمو فئة الفلاحين الاغنياء السريعة من جهة، وزيادة ضغط الضرائب على كل الفلاحين من جهةاخرى، لا ينبغي ان يطمس التناقضات والعوائق التي تضعها الامبريالية امام تطور الزراعة المتمثلين بالاستغلال البشع وترسيخ العلاقات الاقطاعية في القرية، حيث يجري افقار معظم جماهير الفلاحين بتحويلها الى عمال زراعيين في خراج المدن، مشكلةهناك الجيشالاحتياطي المستعد للعمل باي اجر كان.

ان محصول معظم منتوجات الزراعة (عدا البرتقال)، يشكل فائقا من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٤٧ (عام ١٩٤٨ كان عام قحط بسبب الجفاف والجراد).

يعطينا الجدول التالي صورة عن حركة (القحط) (انعدام المحصول): (الوحدة بالطن)

السنوات	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧
قمح	٧٢٤،٠٠٠	٨٧٤،٠٠٠	٨٦٤،٠٠٠	٩٢٤،٠٠٠	٩٩٤،٠٠٠		٩٩٤،٠٠٠
شعير	٦١٤،٠٠٠	٣٥٤،٠٠٠	٢٦٤،٠٠٠	٣٢٤،٠٠٠	٤٠٤،٠٠٠		٦٩٤،٠٠٠
ذرة	١٤٤،٠٠٠	٤٣٤،٠٠٠	١٦٤،٠٠٠	٣٣٤،٠٠٠	٣٠٤،٠٠٠		٤٣٤،٠٠٠
كافة المحصول	٢١٤٤،٠٠٠	٢٢٨٤،٠٠٠	٢١٠٤،٠٠٠	٢٤٩٤،٠٠٠	٢٥٧٤،٠٠٠		٢١٥٤،٠٠٠